جمهورية العراق
وزارة التعـــــليم العالـــــــي
والبـحث العلـــــــمي
مـعـهـد الـعـلـمـيـن للـدراسـات الـعليا

التنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد
(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

محمد عباس حماد كردي الجدياوي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بأشراف

أ . م . د . علي عادل اسماعيل

١٤٤٦ هـ

٢٠٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

{فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا (٥) عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا (٦)}

صدق الله العظيم

سورة المرسلات(٥،٦)

الإهداء

إلى حبيب إله العالمين، محمدٍ المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، الذي أوصى قائلاً" :اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"، فكانَ النبراسَ الذي يُهتدى به في درب الباحثين والساعين إلى نور المعرفة...

إلى أئمتي الأطهار، عليهم السلام، الذين جعلوا من طلب العلم جهادًا، ومن الجهل عدوًّا، فكانوا مشاعل الهداية في زمن الظلمة...

إلى بقية الله في أرضه، الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف، الذي سيملأ الأرض عدلًا كما مُلئت ظلمًا وجورًا...

إلى من علّمني أن العلم رسالة لا تنتهي، وأن الشهادة في سبيل الله شرفٌ لا يضاهى،

إلى أبي الشهيد، **رحمه الله**، الذي غرس في قلبي حبّ الوطن والإيمان بالحق.

إلى تلك الحنونة التي أفنت عمرها في رعايتي، وسهرت الليالي لتصل بي إلى هذه اللحظة،

إلى **أمي الغالية، رحمها الله**، التي كانت دعاؤها زادي وصبرها جناحي.

إلى كل من قدّم لي القليل أو الكثير، من الأهل والأحبة...

أُهْدِي هٰذا الجُهْدَ العِلْمِيَّ وَفاءً وَاِمْتِناناً.

أهدي هذا البحث لهم

شكر والأمتنان

الحمد اللة رب العالمين والصلاة والسلام على حبيب اله العالمين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وبعد..

أتقدّم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ المساعد الدكتور علي عادل إسماعيل**، الذي تكرّم مشكورًا بقبول الإشراف على هذا الرسالة. لقد كان دعمُه الكريم وتوجيهه الحكيم خيرَ عونٍ لي في كل مراحل إعداد هذه الدراسة، فكان حاضرًا دومًا بتصويباته وتقويمه وتفكيره النيّر الذي أنار لي ما غاب عن بصري.

. فكيف لي ألا أخصّه بخالص الشكر والعرفان، وهو الذي منحني من وقته وجهده وتفكيره أكثر مما كنت أرجو!

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور زيد العكيلي**، عميد المعهد المحترم، وإلى **الأستاذ الدكتور صعب ناجي**، رئيس قسم القانون ، على دعمهم الأكاديمي الكريم، وكذلك إلى الأساتذة الأفاضل:

الدكتورخالد خضير دحام ، والدكتورحيدر كاظم القريشي، و**الدكتورة سحر جبار يعقوب**،**والدكتور محمد رحيم ال حاتم**، **الدكتور كرار الصائغ**, **والدكتورة نجلاء بحر**، لما قدموه من تعاون وتشجيع خلال مراحل البحث.

ولا يفوتني أن أعبّر عن شكري العميق لجميع **الأساتذة المحترمين وموظفي المكتبة** الذين كان لهم دور فاعل في تهيئة الأجواء الملائمة لإنجاز هذا العمل.

وإلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي بكلمة أو دعم أو دعاء...

لكم مني خالص المودة والشكر والعرفان.

المستخلص

يعد مرض التوحد(Autism Spectrum Disorder) من الاضطرابات النمائية المعقدة التي تفشت مؤخراً والذي يرجع وقت تشخيصه إلى العام ١٩٤٣ على يد عالم الطب النفسي الأمريكي كارنرثم توالت بعده الدراسات التخصصية الطبية التي كشفت لنا عدّة مستويات من هذا المرض تتمتع كل منها بسمات وخصائص تتباين وتختلف عن الأخرى والتي انقسمت على ثلاثة مستويات ولكن برغم من ذلك لم يصل الطب لدرجة قطعية يفهم منها ويستدل بها على أسباب الإصابة بهذا الاضطراب ولم يصل بصورة جازمة لعلاج نهائي له.

حاول الباحث في هذه الدراسة أن يستكمل ما تنبأ به المشرّع من أمراض قد تستجد في المستقبل القريب أو البعيد والتي يكون بمقتضاها الفرد بحاجة ماسة إلى نوع خاص من الحماية تتلاءم مع وضعه الخاص من خلال سد النقص التشريعي في النصوص الجزائية والعقابية اوأكمالها بتعديل أو إضافة جديدة لها لتواكب أوضاعهم من تخفيف أو تشديد أو إعفاء من المسؤولية، إذ تطرقنا لها على وفق خطة جاءت عبر مسارين هما جانب الإطار المفاهيمي لتنظيم القانوني الجزائي لمرض التوحد في الفصل الأول ثم تناولنا الأحكام القانونية له من حماية ومسؤولية الجزائية لهم في الفصل الثاني وكذلك أوضحنا أيضا الطبيعة القانونية لهذا المرض والذي يعد ذا طبيعة خاصة مركبة، إذْ تمتزج به العلوم الطبية والعلوم النفسية والعلوم التربوية الاجتماعية من جهة ويكون القانون شريكاً معها إذا يبرز لنا تارة أن الاضطراب الشديد في المستوى الأول منه يكون مانعاً للمسؤولية الجزائية في حين يكون المستوى الثاني والثالث عذرا مخففاً للمسؤولية الجزائية وكذلك تطرقنا إلى تصنيف بعض الجرائم التي قد تمس مرضى التوحد من حيث كونهم جناة أو مجنى عليهم والتي تجلى لنا من خلالها أن بعض النصوص العقابية لهذه الجرائم بحاجة إلى إدخال بعض التعديلات لكي تتلاءم مع أحوالهم الخاصة كون أحد أهداف العقوبة هو الإصلاح ثم شرعنا بإيضاح مسؤولية ولي الأمر اتجاههم وما يقع عليه من التزامات والتي توزعت ما بين رعاية وعناية وحماية تلقى على عاتقه ثم تشديد النصوص التي تعنى بهذا الشأن في حالة إخلالهم بهذه الواجبات هدفت هذه الدراسة إلى بيان وإيضاح التنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد عبر الإحاطة بكافة جوانب هذا التنظيم من كونه حالة برزت جديدة تتجلى بتحدٍ يواجه كل من النصوص الجزائية والعقابية الحالية من جهة وتحدي يواجه تفسيرات المنظومة القضائية من جهة أخرى إذ تطرقنا إلى مفهوم المرض وبيان مستوياته وخصائصه ثم بيان أوجه الحماية لهذه الشريحة وأوجه المسؤولية وما على المنظومة القضائية أن تسعى إلى تطوير واقعها القضائي من خطوات تواكب حالاتهم وتتلاءم مع أوضاعهم ومن ثم انتهينا بأهم مستخلص لهذه الرسالة هو ضرورة

إعادة النظر في أطر تلك النصوص الجزائية والعقابية من خلال التعديل والإضافة لتنسجم وتكون أكثر مواءمة مع أوضاعهم.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٤_١
الفصل الأول- الإطار المفاهيمي للتنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد	٩٩-٥
المبحث الأول - ماهية التنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد	٥٠-٥
المطلب الاول :- التعريف بالتنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد	٢٤-٦
الفرع الأول :- المعنى اللغوي والتعريف الفني والاصطلاحي والقانوني لتنظيم القانون لمرضى التوحد	١٦-٦
الفرع الثاني :- أهمية تنظيم القانون لمرضى التوحد والموقف القانوني من هذا المرض	٢٤-١٧
المطلب الثاني :- الأساس القانوني لتنظيم مرضى التوحد وطبيعته القانونية	٥٠-٢٥
الفرع الأول :- الأساس القانوني لتنظيم القانون لمرضى التوحد	٤٣-٢٥
الفرع الثاني :- الطبيعة القانونية لمرضى التوحد	٥٠-٤٤
المبحث الثاني :- ذاتية التنظيم القانوني لمرضى التوحد	٩٩-٥١
المطلب الأول :- الخصائص المميزة لمريض التوحد	٧٠-٥١
الفرع الأول :- الخصائص المنفردة لمريض التوحد عن مريض الامراض العقلية والنفسية	٦٦-٥١
الفرع الثاني :- الخصائص المشتركة لمريض التوحد مع مرضى الامراض العقلية والنفسية	٧٠-٦٧
المطلب الثاني :- تمييز مرضى التوحد عن غيره	٩٩-٧١
الفرع الأول :- تمييز مرضى التوحد عن الجنون والعاهة العقلية	٨٦-٧١
الفرع الثاني :- تمييز مرضى التوحد عن الامراض السلوكية والحرمان البيئي	٩٩-٨٧
الفصل الثاني - الأحكام القانونية لمرضى التوحد	٢١٤-١٠٠
المبحث الأول - أحكام الحماية القانونية الجزائية الموضوعية لمرضى التوحد	١٧١-١٠٠
المطلب الأول :- الحماية الجزائية الموضوعية لمرضى التوحد في القواعد العامة	١٤٥-١٠٠

الفرع الأول :- الجرائم الماسّة بحق الحياة وسلامة الجسد	١٠١-١٢٧
الفرع الثاني :- الجرائم الماسّة بالشرف والاعتبار الشخصي لمرضى التوحد	١٢٨-١٤٥
المطلب الثاني :- الحماية الجزائية الموضوعية لمرضى التوحد في النصوص العقابية الخاصة	١٤٦-١٧١
الفرع الأول :- الجرائم الماسّة بمرضى التوحد في قانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة	١٤٧-١٥٩
الفرع الثاني :- الجرائم الماسّة بمرضى التوحد في القوانين الخاصة	١٦٠-١٧١
المبحث الثاني- أحكام المسؤولية الجزائية الاجرائية لمرضى التوحد عما يرتكبه من جرائم لمرضى التوحد	١٧٢-٢١٤
المطلب الاول :- شروط تحقق المسؤولية الجزائية لمرضى التوحد وحالات امتناع عن تحققها	١٧٢-١٩٧
الفرع الأول :- شروط تحقق المسؤولية الجزائية لمرضى التوحد	١٧٢-١٨٧
الفرع الثاني :- أحكام امتناع تحقق المسؤولية الجزائية لمرضى التوحد	١٨٨-١٩٧
المطلب الثاني :- حدود مسؤولية الولي أو الوصي والآثار المترتبة عليها	١٩٨-٢١٤
الفرع الأول :- حدود مسؤولية الولي أو الوصي لمريض التوحد	١٩٨-٢٠٩
الفرع الثاني :- الاثار المترتبة على مسؤولية الولي أو الوصي لمريض التوحد	٢١٠-٢١٤
الخاتمة	٢١٥-٢٢٤
المصادر	٢٢٥-٢٤٦
المستخلص باللغة الإنكليزية	٢٤٧

المُـقـدّمــة

يعتبـر التنظـيم القـانوني الجزائـي لمرضـى التوحـد دراسـة مقارنـة مـن المواضـيع الحديثـة والمهمـة فـي اطـار السياسـة الجنائيـة الحديثـة اذا يشـكل عنـوان هـذه الدراسـة مواكبـة سـريعة للنصـوص الجزائيـة مـع تطـور ابحـاث الطـب حـول اوضـاع المصـابين بهـذا الاضـطراب ومايتركـه مـن أثـار بالغـة علـى عنصـري المسـؤولية الجزائيـة مـن ادراك واختيـار اذا تضـفي هـذه الدراسـة نوعـاً مـن التحـديث علـى النصـوص العقابيـة العامـة لتشـكل لهـم حمايـة مثلـى تتـوزع علـى تنظـيم الحمايـة الجزائيـة وعلـى تنظيم المسؤولية الجزائية لهم .

اولاً: التعريف بموضوع الدراسة :

يعـد مـرض التوحُّـد (Autism)مـن الاضـطرابات النمائيـة المعقَّـدة التـي بـرزت لنـا حـديثاً علـى الواقـع الاجتمـاعي، إذ يـؤثر علـى مقـدرة الفـرد علـى التواصـل والتفاعـل الاجتمـاعي مـع الآخـرين ويلازمـه سـلوكيات نمطيـة أو تحـديات معرفيـة تتفـاوت مسـتوياتها مـن حالـة إلـى حالـة أخـرى هنـا بـرز المـرض كتحـد جديـد يواجـه المنظومـة القضـائية الجنائيـة مـن حيـث التعامـل الجنـائي مـع هـذه الشـريحة علـى نحـو المسـؤولية الجزائيـة عنـد ارتكـابهم جـرائم بوصـفهم جنـاة اوعلـى نحـو الحمايـة الجنائيـة بوصـفهم مجنـى علـيهم لهـم حـين يقعـون ضـحية لتلـك الجـرائم ممـا يسـتدعي دراسـةً متأنيـةً للنصـوص القانونيـة التي تتعامل مع أوضاعهم.

نحاول في هذه الدراسة أهميتها موكبت التطور الطبي والأبحاث التخصصية التي عنيت بهذا المرض ضمن ما متاح من إمكانات وخبرات، ومن ثَمَ المساهمة في رفد القانون الجنائي بصورة خاصة من حيث أعطى الوصف الصحيح لركائز المسؤولية الجزائية من إدراك وتمييز لهذه الشريحة من الأفراد وتحليل النصوص الجزائية والإجرائية التي تنطبق عليهم والبحث في مدى انطباق أحكام المسؤولية الجنائية عليهم ومدى ما توفره تلك النصوص من حماية قانونية جنائية لهم ومن ثم بيان مقدرة هذه الشريحة على تحمل تلك المسؤولية وما يترتب عليها من آثار تشمل العقاب أو تشديده أو التدابير الوقائية أو الإعفاء من العقوبة أو تخفيفها فالتنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد يطرح تساؤلاتٍ جوهريةً حول مدى ملاءمة تلك النصوص مع خصوصية حالاتهم ومدى استيعاب التشريعات للإعفاءات أو التخفيفات المقررة لأصحاب هذا المرض لا سيما في ظل غياب أو الاختلاف بين الفقه الطبي والفقه الجنائي في تحديد مدى تأثير التوحد على الإدراك والإرادة،للفرد.

خاصة ونحن نلمس غموضاً إلى حد كبير في التشريع الجنائي العراقي والذي يخلو من نصوص صريحة تبين وتنظم مسؤوليتهم الجنائية أو تحدد ضوابط حمايتهم الجزائية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ **"التنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد: دراسة مقارنة"** لتُلقي الضوء وتحيط بكافة الأطر القانونية التي تحكم مسؤولية المصابين بالتوحد في النظام الجنائي العراقي وتوفير الحماية الجنائية لهم مقارنةً مع التشريعيات في دول المقارنة سعياً لسد أوجه القصور عبر اقتراحات تطويرية لتلك النصوص من خلال مناقشتها عبر فصلين، هما:

الفصل الأول الذي عنى بالإطار المفاهيمي لتنظيم القانوني الجزائي لمرض التوحد ومن ثم تناول الفصل الثاني الأحكام القانونية لمرضى التوحد والتي توزعت ما بين الحماية الجنائية بوصفهم ضحايا ودراسة الآليات التي تتعامل معهم في أثناء التحقيق والمحاكمة والبحث في مدى كفايتها والمسؤولية الجزائية لهم بصفتهم كجناة ومجنى عليهم عبر مدى توافر الأهلية الجنائية لديهم في ضوء طبيعة مرض التوحد وتأثيره على الإدراك والاختيار وما بين ،مسؤوليتهم الجزائية إذ

بحثت الدراسة مدى ملائمة النصوص والأحكام التي تتعامل معهم من ناحية الإعفاء من المسؤولية أو تخفيفها والتدابير الاحترازية التي قد تُفرض عليهم بدلاً من العقوبات التقليدية وسد مواطن النقص من خلال الإضافة والتعديل لتلك النصوص.

ثانياً: أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونه يتناول إحدى الفئات الأكثر هشاشة في الإطار الجنائي إذ يثار التساؤل حول مدى الملاءمة والعدالة للنصوص الجزائية العامة التقليدية على أوضاعهم في ظل اختلاف درجة الاضطراب من حالة إلى أخرى هذا من جهة وافتقار القضاء الجنائي إلى معايير واضحة لتقييم الأهلية الجنائية لهم ،ومن ثَمَّ الخروج باجتهادات متباينة قد تمس بحقوقهم . كذلك قلة الأبحاث والدراسات القانونية المعمقة حول الوضع أو التنظيم القانوني لهم إذا تُشير الإحصائيات إلى ازدياد أعداد مرضى التوحد بشكلٍ كبير وملحوظ ومن ثَمّ يتطلب هذا الاضطراد في الإعداد إلى ضرورة وجود تنظيمٍ قانونيٍّ فعّالٍ لحماية حقوقهم خاصة على مستوى الإدانة الجنائية والتي يجب أن يراعى به خصوصية حالتهم عبر سد جميع الثغرات القانونية في التشريعات الحالية ويُقترح التعديلات اللازمة لسدّها وهذا ما يسهم في إمكانية تحسين التنظيم القانوني الجزائي لهم.

ثالثا: هدف دراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الموقف القانوني من المسؤولية الجزائية لمرضى التوحد في التشريع العراقي والمقارن وكذلك موقف الحماية القانونية لهم . ثم تقييم مدى كفاية النصوص القانونية الحالية مع أوضاعهم لمعالجة حالات التوحد. ثم هدفت الدراسة إلى اقتراح بعض التعديلات التشريعية لسد جميع الثغرات القانونية الحالية خاصة على مستوى الحماية الجنائية وعلى مستوى المسؤولية الجنائية والخروج بنصوص أوبصياغة قانون يكونان ضامنين لهم نوع من الموازنة العادلة مابين حمايتهم وحماية المجتمع من خطرهم.

رابعاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة بدوافع عدة منها ندرة الدراسات القانونية المتخصصة حول هذه الشريحة من الأفراد وكذلك ومواكبة التحديثات في العلوم الطبية والنفسية في بيان تعريف المرض وخصائصه ومفارقته عن الأمراض الأخرى كذلك وجود ثغرات في النظام القانوني الحالي منها ما يتعلق بمسؤوليتهم الجزائية وأخرى تتعلق بحمايتهم بوجه خاص واستكمال ما تنبأ به المشرع من حالات تعد مانعة للمسؤولية الجزائية في إطار موانع المسؤولية الجزائية وعلى وفق ما يقرره العلم.

خامساً:أشكالية الدراسة :

تتمثل اشكالية الموضوع في البحث عن موقف المشرع العراقي من (مرضى التوحد) في ضوء الخصوصية القانونية لهم من جهة والخصوصية الطبية لهم. والتي نخرج منها بطرح عدة تسؤلات هي

١- هل يُعدّ مريض التوحد مسؤولاً جزائياً عن أفعاله وفقاً للقانون العراقي؟

٢- ما الطبيعة القانونية لمرضى التوحد؟

٣- هل أوجد المشرع نصوصاً قانونية صريحة في التشريع الحالي ينظم بها مسؤولية مرضى التوحد؟

٤- وهل يمكن اعتبار مرض التوحد سبباً مانعاً للمسؤولية الجزائية أو ظرفا مخففاً لها؟

٥- وهل تعد النصوص الجزائية العامة كافية لحماية مرضى التوحد مع تنوع حالاته ؟

٦- وما الالتزامات التي فرضها المشرع على ولي مريض التوحد؟

سادساً: فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من أن التشريع العراقي لم يتضمن نصوصاً خاصة تنظم الوضع القانوني لمرضى التوحد بنصوص خاصة بل تعامل معهم في أطر القواعد العامة وأخضاعهم لأحكام المسؤولية الجزائية والحماية الجنائية العامة. مما يُنتج إشكالية قانونية تتمثل في عدم وضوح المعايير المُنَظِمة لمسؤوليتهم الجنائية، ويُفسح المجال أمام اجتهادات قضائية غير موحدة، قد تؤدي إلى انتقاص حقوق هذه الفئة أو تقصير في توفير الضمانات الكافية لهم في إطار المحاكمة العادلة.

سابعا:منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن قائمة ومستندة على وصف النصوص القانونية الحالية في التشريع العراقي مع الدول محل المقارنة عبر استعراض لتلك النصوص والدراسات والأبحاث القانونية والنفسية والطبية المتعلقة بمرض التوحد والجريمة وتقديم تقييم شامل حول التنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد بما يضمن حماية أفضل لحقوقهم.إلى جانب ذلك اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الجذور التاريخية لمرض التوحد وتطور النظرة الاجتماعية والقانونية نحوه، مما يُسهم في فهم أعمق لطبيعة الإشكاليات القائمة وتأصيلها في السياق الزمني، تمهيدًا لاقتراح حلول تشريعية ناجعة

ثامناً:نطاق الدراسة :

يندرج موضوع التنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد دراسة مقارنة ضمن إطار التشريعات الجنائية لهذا ارتكزت الدراسة على جعل كل من قانون العقوبات العراقي الركيزة الأساسية لمعالجة الموضوع من ناحيتي الحماية والمسؤولية الجنائية ثم التطرق إلى القوانين الخاصة والتشريعات النافذة وكذلك الاتفاقيات الدولية التي تعني برعايتهم فضلاً عن ذلك الاستعانة بالقوانين والتشريعات العقابية لدول المقارنة كقانون العقوبات الإماراتي وقانون الجزاء الكويتي.

تاسعاً: هيكلية الدراسة :

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للتنظيم القانوني الجزائي لمرضى التوحد

المبحث الأول :ماهية التنظيم القانوني للجزائي لمرضى التوحد

المبحث الثاني: ذاتية التنظيم القانوني لمرضى التوحد

الفصل الثاني :الأحكام القانونية لمرضى التوحد

المبحث الأول :أحكام الحماية القانونية الجزائية الموضوعية لمرضى التوحد

المبحث الثاني : أحكام المسؤولية الجزائيةالاجرائية لمرضى التوحد عما يرتكبه من جرائم لمرضى التوحد

الخاتمة / المصادر/ المستخلص بالانكليزية.